العبد وقدرته فلا بنا سبب جعل احدهما علة او شرطا للاخر وانما السبب
والشرط في ايجاد المؤثر فيهما ارادة العبد للسنة عادي لا عقلي فاذا قصد
العبد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير وخلق معها فعلا وان قصد
فعل الشر خلق الله تعالى فيه قدرة فعل الشر وخلق الشر معها فكان
هو المفوت لقدرة فعل الخير بقصده فعل الشر فتحقق اللوم ان قلت
قد علمنا مما تقدم ان ارادة العبد سبب في خلق قدرته وفعله وما
السبب في ارادته قلت قال بعض المحققين واما صفة ارادة العبد
وجعلها متعلقة بالفعل فلم يخلق الله عز وجل حتى يلزم الجبر بل هو
صفة نفسية ثابتة لها لذاتها فانها صفة من شانها التخصيص
كارادة الله تعالى وكونها هي مخلوقة لله لا يلزم منه الجبر كما ان صدور
ارادته تعالى عن ذاته بالايجاب على ما نحا اليه الرازي ومن تبعه
في الصفات لا ينافي كونه فاعلا مختارا بالاتفاق انتهى اقول لكن
في التحقيق لا تخلصه هذا من الجبر الباطني فان الارادة وجميع دواعي
الفعل المتوخرة على وجوده مخلوقة لله تعالى كما سبق فالحق قول الاشعري
ان العبد مجبور في قالب مختار الذي فهو توسط بين الجبر المطلق
ومذهب الاعتزال ولا ضرر في الجبر الباطني مع الاختيار والكسب
الظاهري على ما بيني والى هذا المذهب تشير النصوص القرانية
والسنية الاثرية قوله تعالى لمن شاء منكم ان يستقيم وما تشاءون
الا ان يشاء الله رب العالمين يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقوله
عليه الصلاة والسلام لن يدخل احد منكم الجنة بعمله اعملوا فكل
ميسر لما خلق له وعليه محققو الظاهر والباطن شر كلام اهل الباطن
قال سيدي ابراهيم الدسوقي من نظر الى الخلق بعين الشريعة مقتهم
ومن نظر اليهم بعين الحقيقة عذرهم ثم ظاهر ما قدمناه لك
ان ارادة العبد سابقة على قدرته وفعله معها قلت نحو صلاة الظهر مثلا

والحلة او افعال

او افعال متعددة قلت هو فعل واحد شرعا لكنه في نفسه افعال متعددة
بقدر متعددة اذ القدرة عرض والعرض لا يبقى زمانين على ما سبق
فالجزء الاول من حركات الصلاة يوجده الله تعالى مع قدرة من العبد
ثم ينعدم ذلك الجزء فينعدم مع قدرته ويوجد الله تعالى الجزء الثاني مع
قدرة وهكذا الحال والحركة تعم جسده عضوا عضوا فلكل حركة
عضو قدرة قايمة بذلك العضو مقارنة لحركته لا بجميع الجسد واما
الارادة فهي صفة واحدة متعلقة بالفعل المعتبر شرعا على ان
الصلاة حركات متعددة وسكنات متعددة كل واحدة بقدرة مقارنة
لها فان قلت لم قلت ان القدرة تتعدد دون الارادة فجعلتها واحدة
قلت تعلق الارادة مسبوق بتعلق العلم اي التصور ويستحيل
ان يكون علم العبد متعلقا بحركات صلاته تفصيلا فهو انما تعلق
صلاته اجمالا ثم يكون القصد على ذلك الاجمال فكان قصدا واحدا
متعلقا بتلك الصلاة على اجمالها بدون ادراك لكمية الحركات حركة بعد
حركة وانما فسرنا العلم بالتصور لان العلم التصديقي مسبوق لتعلق الارادة بقولهم
تعلق الارادة تابع لتعلق العلم اي التصوري لا التصديقي كما هو معلوم
ثم ظهرت وقفة وهي ان النية من قبيل الارادة لانها قصد الشيء مقترنا بفعله
وقد علمت ان تعلق الارادة سابق على تعلق القدرة وعلى وجود الفعل زمنا
فيلزم ان يكون الجزء الاول من الصلاة غير مراد لان زمن الارادة زمن اول
الفعل مع ان ذلك الجزء وهو الحركة الاولى فعل وقع مع قدرة حادثة وكل ما كان
كذلك فهو مسبوق بارادة حادثة وكل ذلك على ان العرض لا يبقى اما
على مقابله وهو التحقيق كما سبق فقدرة واحدة توجد الكل فتامل ان قلت قد
تبين مما سبق ان للعبد فعلا بالمعنى المصدري وفعلا بمعنى الحاصل بالمصدر

Copyright © King Saud University